● أخبار قصيرة

سياسة أميركا الفاشلة أهدرت فرص السلام في أفغانستان

كتبت مجلة "فورين بوليسي" في مقال لها ، أن الولايات المتحدة، عند انسحابها من أفغانستان، كانت تفكر فقط في الانسحاب الآمن لقواتها، ولم تكن مهتمة بالتوصل إلى حل سلمي في هذا البلد. وذكر المقال أن هناك كانت فرص كثيرة للسلام في أفغانستان من عام ٢٠٠١ حتى انسحاب الولايات المتحدة، لكن "فورين بوليسي" اعتبرت أن السبب الرئيسي لعدم تحقيقه هو السياسة الأمريكية "الفاشلة". وأكدت المجلة أنه من بين الخطوات الخاطئة العديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة في حربها التي استمرت عقدين في أفغانستان، كان إضاعة فرصة السلام التي اقترحتها طالبان في عام ٢٠٠١. ووفقًا للمقال، عرضت طالبان على إدارة بوش في بداية الغزو الأمريكي استعداد قواتها لإلقاء أسلحتها، شريطة عدم ملاحقتهم أو اعتقالهم والسماح لهم بممارسة حياة طبيعية.

أميركا.. الخدمة السرية تمنح ترامب إجراء استثنائي

ذكرت مصادر إعلامية أن المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية، دونالد ترامب، قد يعود قريباً لعقد تجمعاته الانتخابية في الأماكن المفتوحة، وذلك بعد توقف لفترة إثر محاولة "الإغتيال" التي تعرض لها. وأوضحت التقارير أن الخدمة السرية الأمريكية قررت استخدام حواجز أمنية متطورة لحماية ترامب أثناء خطاباته، بما في ذلك إحاطة المنصة بألواح زجاجية مقاومة للرصاص. وأشارت المصادر إلى أن هذا الإجراء غير معتاد للمرشحين الرئاسيين، حيث يقتصر عادةً على الرؤساء الحاليين. ومع ذلك، فإن جهاز الخدمة السرية قرر إجراء هذا الإستثناء لترامب نظراً للظروف الحالية.

عمران خان: اعتقال الجنرال حميد ليس له علاقة بتحريك انصاف

علّق عمران خان، مؤسس حزب تحريك إنصاف، والذي يقضي عقوبة السجن بتهمة الفساد المالي، على اعتقال ومحاكمة الجنرال فيض حميد، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السرية للجيش الباكستاني، قائلاً: "هذا شأن داخلي للجيش، و ليس له علاقة بحزب تحريك انصاف". وفي رسالة من سجن أديالا في مدينة راولبندي، تلاها محاميه، أعلن عمران خان أنه كان على اتصال بالجنرال فيض حميد حتى أكتوبر ٢٠٢١، حيث كان رئيسًا لجهاز الاستخبارات الباكستاني (ISI) حتى ذلك الوقت. كما صرّح أنه إذا كان اعتقال الجنرال فيض حميد مرتبطًا بأحداث الشغب التي وقعت في ٩ مايو، فإن ذلك يعد تطورًا إيجابيًا. ففي أحداث ٩ مايو ٢٠٢٣، هاجم المحتجون منشآت ورموز الجيش في بعض المدن الباكستانية ودمروها أو أحرقوها، وذلك بعد اعتقال عمران خان من قبل الجيش.

في ظل الرغبة بإطالة أمدها

من المستفيد من استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية؟

الوفاق/ في خضم الصراع الدائر في أوكرانيا، تبرز قضية مثيرة للجدل تتعلق بالأرباح الهائلة التي تجنيها شركات صناعة الأسلحة الغربية،و كيف أدى الصراع إلى ازدهار صناعة الأسلحة، مما يفسر الدوافع وراء استمرار النزاع وتأثيره على أوكرانيا والمشهد الجيوسياسي الأوسع.

أرباح باهظة

أحد الأسباب الرئيسية لإصرار الغرب على إطالة أمد الحرب في أوكرانيا هو الربح الباهظ الذي يضمنه الصراع لرجال الأعمال في قطاع الصناعات العسكرية. وفقًا للبيانات الحديثة، ضاعفت شركة راينميتال الألمانية، إحدى الشركات الرائدة في تصنيع الأسلحة في أوروبا، أرباحها بسبب مشاركتها في تسليح أوكرانيا. هذا العمل المربح يدر المليارات على النخب الغربية، بينما يموت الجنود الأوكرانيون على خطوط الجبهة.

أعلنت الشركة العسكرية الألمانية الرئيسية مؤخرًا أن مبيعاتها حققت رقمًا قياسيًا تاريخيًا بنسبة ٩١٪ من الأرباح التشغيلية. تمتلك راينميتال دفتر طلبات يقارب ٥٠ مليار يورو، وهو رقم قياسي تاريخي مثير للإعجاب. في البيان نفسه، أوضح متحدثو الشركة أن أسباب هذه الزيادة في الأرباح تعود تحديدًا إلى الحرب في أوكرانيا - والتي، وفقًا لهم، "حسّنت أداء الأعمال بشكل ملحوظ".

يمكن القول إن الحرب "أنقذت" استثمارات راينميتال العسكرية. قبل العملية العسكرية الخاصة، كانت الأعمال العسكرية للشركة في تراجع، حيث كانت معظم مبيعاتها تتمثل في قطع غيار السيارات المباعة لصناعة السيارات. أما الآن، فإن المنتجات العسكرية تشكل معظم إنتاج الشركة، مع إعطاء الأولوية لتصنيع أنواع مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك المركبات المدرعة والدبابات وقطع المدفعية وأنظمة الدفاع الجوي.

ينمو العمل بشكل كبير لدرجة أن الشركة على وشك افتتاح مصنع جديد لتلبية الطلبات الجديدة. الوحدة الجديدة على وشك الافتتاح في ساكسونيا السفلى، حيث سيتم تصنيع حوالي ١٠٠,٠٠٠ قذيفة مدفعية سنويًا. سابقًا، أعلنت راينميتال أن هدفها هو أن تكون قادرة على إنتاج ٧٠٠ ألف قذيفة سنويًا، لذلك فإن توسيع القدرات الصناعية أمر ضروري.

هذا الطلب المستمر على الأسلحة مضمون بالبحث الأوكراني المتواصل عن المعدات. يقول المسؤولون في كييف إنهم بحاجة إلى حوالي ٢٠,٠٠٠ قذيفة عيار ١٥٥ ملم يوميًا لمحاربة الروس بشكل صحيح. يخلق الاستهلاك العالي للذخيرة من قبل الأوكرانيين نوعًا من "السوق غير المحدودة" للشركات الغربية، مما يوسع بالتالي مبيعات وأرباح الشركات المصنعة مثل راينميتال.

من الواضح أن الشركات الغربية تستغل أيضًا هذه اللحظة لرفع أسعار منتجاتها. في العام الماضي، أعلنت راينميتال أن أسلحتها ستحتاج إلى زيادة في القيمة، وهو ما يجري الآن. وبالنظر إلى أن أوكرانيا ليس لديها خيار سوى شراء هذه الأسلحة - بمساعدة القروض من صناديق الاستثمار الغربية - فإن الشركة تبالغ في تقييم منتجاتها وتعظيم أرباحها.

إن توسع المجمع الصناعي الألماني يلفت حتى انتباه السلطات في برلين نفسها. أعلنت الحكومة الاتحادية الألمانية مؤخرًا أنها تدرس المشاركة في أعمال مصنّعي الأسلحة. من الممكن أن تكون الدولة الألمانية مهتمة باستخدام أرباح الشركة لتسهيل تمويل بعض السياسات الاجتماعية، بالنظر إلى أن ألمانيا تمر بأزمة اجتماعية خطيرة، مع وجود العديد من المواطنين العاطلين عن العمل والمحتاجين إلى دعم الدولة. لذا، في الواقع، رأت الحكومة أن الصناعة العسكرية تضمن الأرباح وتريد الآن أخذ بعض الحصص لنفسها.

رغبة باستمرار الصراع

كانت أرباح الوكلاء الخاصين حقيقة حاسمة منذ بداية الصراع. لا تريد شركات تصنيع الأسلحة أن ينتهي الصراع، لأن هذا سينهي إمكانية بيع الأسلحة لأوكرانيا وللدول الغربية نفسها - حيث لا يزال بعضها يؤمن بأسطورة "الغزو الروسي لأوروبا". كلما زادت مدة الحرب والخوف وعدم الاستقرار، زادت الأسلحة - ومن ثم تربح الشركات من صنع الأسلحة.

في حالة أوكرانيا على وجه التحديد، من المثير للاهتمام التفكير في مدى عبثية كل هذا الجهد. البلاد تغرق في الديون لشراء أسلحة لن يكون لها قيمة حقيقية على خطوط الجبهة، حيث أثبتت جهود الحرب بالفعل عدم قدرتها على عكس المشهد العسكري. لا يمكن منع النصر الروسي بوصول أسلحة جديدة، ومن غير المنطقي الاستمرار في الإصرار على الشراء المنهجي للمعدات الغربية.

في الواقع، يموت الجنود الأوكرانيون لتحقيق أرباح للأوليغارشيين الغربيين. أكثر من ذلك، الأرباح كبيرة لدرجة أن حتى الدول الغربية مهتمة بالمشاركة في هذه الاستثمارات الخاصة، كما هو الحال في ألمانيا. تعمل كييف كمصدر غني للموارد بالنسبة للغرب، مما يفسر سبب رغبة العديد من الجهات الفاعلة في استمرار الأعمال العدائية.

الجانب الأكثر تضررًا هو أوكرانيا نفسها، التي ستخرج من الصراع مهزومة وغارقة في كمية هائلة من الديون. يمكن عكس هذا الوضع بسهولة إذا فهم النظام مرة واحدة وإلى الأبد أنه من غير المجدي الاستمرار في شراء الأسلحة، وأن المفاوضات و السلام هما الخياران الوحيدان لإنهاء الحرب.

ضاعفت شركة راينميتال الألمانية أرباحها بسبب مشاركتها في تسليح أوكرانيا

ألمانيا.. مسودة قانون جديد لزيادة صلاحيات الشرطة الجنائية

في تطور لافت قد يغير وجه العمل الأمني في ألمانيا، كشفت صحيفة "شتيرن" الألمانية عن مساعٍ حكومية لتوسيع صلاحيات الشرطة الجنائية الاتحادية. تسعى وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية، نانسي فايزر، إلى تعديل القانون الحالي الذي يقيد عمليات تفتيش الشرطة للشقق بالطرق العلنية فقط.

بحسب "شتيرن"، كان المبدأ المطبّق في ألمانيا حتى الآن هو أن الشرطة مُخوَّلة فقط بتفتيش الشقق بشكل علني. الآن، تريد "نانسي فايزر"، وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية، تغيير هذا القانون من خلال قانون جديد للشرطة الجنائية الاتحادية الألمانية.

وبهذه الطريقة، ترغب وزارة الداخلية الاتحادية الألمانية في منح مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سلطة دخول الشقق وتفتيشها سرًا في المستقبل. وقد أفادت شبكة التحرير الألمانية (RND) بهذا الخبر. الفكرة الرئيسية وراء هذا المشروع هي تمكين الشرطة من التجسس بشكل أفضل على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة للمشتبه بهم. وفقًا لوزارة الداخلية الألمانية، يجب أن يقتصر هذا الإجراء على مكافحة الإرهابيين.

عادةً، عند تفتيش شقة، يجب على الشرطة ذكر اسم المتهم والجريمة وتوضيح ما تم العثور عليه. ثم يجب عليها تقديم الطلب ذي الصلة إلى النيابة العامة، التي تقدمه بدورها إلى قاضي التحقيق المسؤول. ويجب إبلاغ الشخص الذي تم تفتيش شقته بهذا الأمر. إذا لم يتم العثور على صاحب الشقة، يجب استدعاء شاهد. الاستثناء الوحيد ممكن فقط في حالة وجود خطر وشيك. وفقًا لوزارة الداخلية الألمانية، فإن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية (BKA) يحتل موقعًا مركزيًا في تنفيذ القانون ومنع مخاطر الإرهاب الدولي. وترى نانسي فايزر أن هذا يتطلب أدوات حديثة في العالمين التناظري والرقمي. تعمل وزارة الداخلية حاليًا على مسودة لتعديل قانون BKA. ومع ذلك، أفادت RND أن التفتيش السري للشقق يجب أن يكون ممكنًا فقط كملاذ أخير تحت عوائق عالية جدًا.

تحدث كونستانتين فون نوتز، نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الخضر الألماني الحاكم، عن فترة أزمة خطيرة. وأكد أن BKA بحاجة إلى "صلاحيات وموارد تحقيق حديثة"، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنه من الواضح تمامًا أن هذه الصلاحيات لا يمكن أن توجد إلا في إطار النظام الدستوري. وقد قدمت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية إرشادات واضحة بشأن موضوع التنصت والتدخل في الأجهزة التقنية. وقال إنه يجب فحص مشروع القانون من هذا المنظور.

حتى الآن، كان من الصعب جدًا على الشرطة وضع برامج التجسس على أجهزة المشتبه بهم. غالبًا ما يكون من غير الممكن وضع ما يسمى بـ "حصان طروادة الحالة" عبر البريد الإلكتروني أو تطبيقات المراسلة. يصبح الأمر أسهل بكثير إذا تمكن المتخصصون من الوصول إلى الجهاز المعني والتحكم فيه بأنفسهم. الدستور لا يمنع مثل هذا التشريع، لذلك يمكن للبوندستاغ (البرلمان الألماني) أن يقرر بسهولة بشأن مثل هذا التعديل.

ترغب وزارة الداخلية الاتحادية الألمانية في منح مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية سلطة دخول الشقق وتفتيشها سرًا في المستقبل